

تقرير حقوق الإنسان على وضع اللاجئين السوريين في منطقة البقاع لبنان

2016/4/18

عن شهر آذار / 2016



تقديم:

الراصد السوري في لبنان يدرس حالة حقوق الإنسان للاجئين السوريين في منطقة البقاع في لبنان، بدعم من الصندوق العربي لحقوق الإنسان www.ahrfund.org وهو مشروع لمدة سنة حيث يقدر عدد اللاجئين السوريين بـ 400 ألف لاجئ حسب احصاءات الامم المتحدة وتم التركيز في هذه التقرير في منطقة غزة ومنصورة في البقاع الغربي.

وضع المخيمات:

تم رصد 156 خيمة موزعة على 9 مخيمات (700 لاجئ تقريباً) فيها 356 طفل

150 طفل في مخيم (خ-ا) مجبرين على عدم الذهاب إلى المدرسة والعمل في الأرض الزراعية المملوكة من قبل مالك المخيم هم وذويهم ومن لا يذهب للعمل يطرد من المخيم.

الشاويش (أ-ج) طرد فريق الراصد وهددهم بنفوذه ومعارفه وبعد أن تمكن الفريق من التواصل مع أحد اللاجئين في المخيم أخبره بأنه يستغل علاقاته ومعارفه ليقوم بعمليات الاختلاس ويبيع معظم المواد الغذائية التي تصل للمخيم وأكد أحد أصحاب المحال التجارية في الجوار كلامه.

كما أن اللاجئين يُجبرون على دفع ثلاث أضعاف فاتورة الكهرباء الخاصة والذي لا يقبل بدفع المبلغ تقطع عنه الكهرباء.

وفي أحد المدارس الرسمية تعرض أطفال لاجئين سوريين إلى الضرب والإهانة لأنهم سوريين ولم تقبل إدارة المدرسة مقابلة أهلهم بل قامت بطرد أحد الأطفال، لكي لا يعود أهل أي طفل آخر بشكوى ويرتفع الخوف لدى اللاجئين من حالات التهديد بالخطف خصوصاً أن المدرسة تبعد مسافة 500 متر عن المخيمات والأطفال السوريين يحصلون على تعليم مسائي.

كما أن الأطفال الذين قدموا بأعمار تتراوح بين 10 – 14 عاماً تجاوزوا 17 الآن، ويتعرضون للمضايقات بسبب عدم امتلاكهم أوراق ثبوتية ولا يمكنهم تصحيح وضعهم ليصبح وجودهم قانوني في لبنان.

رصدنا من أصل 700 شخص هناك 55 حالة صحية حرجة بحاجة لتدخل طبي عاجل ولكن بسبب البيروقراطية لدى الأمم المتحدة وعدم حصول كل اللاجئين على تسجيل فمن الصعب حصولهم على خدمات طبية وقد اتهم اللاجئون المنظمات الطبية باستغلالهم حيث يقومون بتصويرهم وأخذ أوراقهم الطبية ولا يعودون مرة أخرى.

وفي مشفى (ح-ف) المتعاقد مع الأمم المتحدة يستقبل اللاجئين المسجلين لدى الأمم المتحدة ويسجل أرقامهم ويقوم بالكشف الطبي ثم يطردهم بدون وصفة طبية ويتعرض أي شخص يرفض الخروج دون الوصفة الطبية إلى الضرب والإهانة.

مسألة التوطين وعودة اللاجئين السوريين لبلدهم:

من أهم الأسباب وراء الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئين السوريين في لبنان هي مسألة التوطين، التي يخاف منها المجتمع اللبناني لهذا قام الراصد بجلوسات مع اللاجئين السوريين وتبين التالي:

من أصل 700 لاجئ هناك أربعة أشخاص لا يردون العودة إلى سورية، معظم الأطفال والكثير منهم من كبر في لبنان يرفض البقاء في لبنان ويريد العودة إلى سورية

أهم النقاط التي تهم اللاجئين ليرجعوا لسوريا وهي:

- 1- عدم ملاحقة الأجهزة الأمنية أو أي فرقة عسكرية أو دينية لهم.
- 2- توقف الأعمال العدائية وعدم تعرضهم أو أسرهم للخطر.
- 3- طرد الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وكافة المقاتلين من مناطقهم

والكثير منهم قال بأنه يرضى بخيمة فوق بيته المهدم ، ومسألة التوطين كانت مرفوضة من جميع المستهدفين.

حالات انتهاك:

1- مخيم (خ-ا) : تم مداهمة المخيم في السابعة صباحاً وبدأوا في دخول الخيم دون اي اذن وسحب الشباب الى ساحة المخيم، تم تجميع حوالي 30 شخص بمختلف الاعمار وتم ربط ايدهم من الخلف ووضع اكياس على الرأس ومن ثم وضعهم على بطونهم على البحص ، وبدأ الجنود بدعسهم على ظهورهم وهم يقولون هذا مصير كل داعشي ،يقول (م) رأسي وصرخت بوجه العسكري الذي كان يضربني وقلت له هكذا يفعل داعش بالناس فقام بدعس على رأسي الى ان اوصلني الى الارض ،بعدها تم وضعهم في سيارة ونقلهم الى منطوق(ج-ب) هناك الجميع بصم على اوراق وهم معصومي الاعين وفورا تم نقلهم الى مكان آخر ،يقول (م) تم خلع ثيابنا ونقلنا الى زنانات تحقيق ونحن فقط نلبس لباس الداخلي من تحت وبدأ كل اثنين يضربون شخص والصراخ ملء المكان الى ان فقد اغلب الأشخاص الوعي ،تم تركهم الى اليوم التالي دون اي اكل او شرب تم تقديم لهم وجبة (مجدرة غير صالحة) ويجب على الجميع ان يأكلها وألا فإنهم سوف يتعرضون للضرب ،بقي الجميع لمدة يومين الى ان تم نقلهم الى شتورة هناك تم اطلاق سراحهم والجميع كان مصاب اما بكسر في الاظلاع او جروح في الوجه او الجسم.

التوصيات:

1-الجمعيات والمنظمات الدولية التي تعمل في مجال الصحة: التدخل بمعالجة الحالات الحرجة في المخيمات وخاصة مصابي الحرب.

2-وزارة الصحة: مراقبة المشافي التي تتعامل مع الأمم المتحدة لمنع عمليات الاستغلال التي تقوم بها مع اللاجئين السوريين.

3 - وقف حالات العنف والضرب في المدارس والمشافي والمخافر ومراكز التوقيف.

(هذا المشروع هو بدعم من الصندوق العربي لحقوق الإنسان www.ahrfund.org إن توجهات النظر والآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن السياسة الرسمية للصندوق العربي لحقوق الإنسان ومواقفه)